

تراث الإنسانية

NYROUF

كتاب الأم

للشافعي



د. السيد أحمد خليل

مهرجان القراءة للجميع ١٩٩٤



الهيئة
القومية
للكتاب



مهرجان القراءة للجميع ٩٤

مكتبة الأسرة

(تراث الإنسانية)

الجهات المشاركة :

جمعية الرعاية المتكاملة

وزارة الثقافة (هيئة الكتاب)

وزارة الإعلام

وزارة التعليم

وزارة الحكم المحلي

المجلس الأعلى للشباب والرياضة

الإنجاز الطبيعى والفنى

محمود الهلوى

مراد نسيم

احمد صليحة

الشرف العام

د . سمير صرحان

كتاب الام

بقلم د/احمد خليل

حياة الشافعي:

يكنى يجمع المؤرخون على أن الشافعي هو الإمام الثالث من أئمة الفقه الاسلامي وأنه يحتل مكانا ممتازا بين أولئك الأئمة لما ترك من آثار تيسر العمل الفقهي في أصوله واستنباطه، وهي آثار تفوق سواها من آثار سالفيه بالعمق والأصالة، ويرجع هذا التفوق عند الشافعي إلى أمور: أهمها عربيته ثم رحلاته الكثيرة التي قام بها دارسا ومحصلا ومناقشا ثم راويا، إذ لا نزاع في أن الحص العربي الرهيف لأبواب مقاصد النص الديني، وتحديد مرامييه، والكشف عن دقائقه واستجلاء ما دق من دلالاته مما ينفرد به فقيه عن آخر، ومما يوفر للعمل التشريعي نفسه أسباب الدقة، كما أن الرحلة إلى الأماكن المختلفة أجناسا وشعوبا، وأساليب الحياة، مع ما يكون هنالك من فوارق أصيلة بين الثقافات والمعارف التي تدرس هنا وهناك كل أولئك يزيد من تجسرية

المشروع، ويوسع من أفقه، ويبسط أمامه مسائل النظر،
ويعمق أدراكه لطبيعة العمل التشريعي ما دام هذا
التشريع يتصل أساسا بالحياة الإنسانية على اختلاف
أوانها وتعدد صورها وأشكالها وتباين مسائلها
واتجاهاتها. من هنا كان للشافعي مكان مقدس في حياة
الفقه الإسلامي، فمن هو الشافعي؟

والحديث عن الشافعي كالحديث عن غيره ممن
يتصدى لحياتهم دارس يحاول ما استطاع - أن يكشف
عن آثار البيئة التي عاشوا فيها سواء أكانت مادية أم
معنوية في حياتهم من حيث المنهج في التفكير، والنظرة
إلى المعرفة، ووسائل تحصيلها، وطرائق الانتفاع بها
تصبح ذلك المنهج. على أن للوراثة آثارها في الوراثة
من رقة في الطبع أو غلظ فيه، ودماثة في الخلق أو شدة
فيه وحفاظ على موارث في السلوك تؤكد فيما يبدو -
عملها في التزام صاحبها بما تركته فيه.

والشافعي هو محمد بن ابريس بن العباس ابن
عثمان، يلتقى في نسبه مع الرسول - في عبد مناف -
فهو ابن قرشي، ولقرشي مكانها في حياة الإسلام الذي

تصدي الشافعي لعرض بعض جوانبه وهو الجانب
 الفقهي أو التشريعي. فمثلها كان رسول الله كما أن هذه
 القبيلة كانت تشكل مجتمعا مطلقا، فهي لا تتزوج من
 غيرها ولا تزوج سواها منها وكانوا يسمون أنفسهم
 الحمير. وهم القائمون على البيت الحرام، ولهذا كله
 دلالة على أن الشافعي نسل من قبيلة لها خصائصها
 التي امتازت بها بين قبائل العرب، وهذه الخصائص
 تجعل صاحبها دائما ملتزما بما يفرضه عليه ماضيه
 التاريخي، وماضيه الذي يستمد عناصر وجوده وثبات
 من ذلك الماضي.

ولد الشافعي بغزة^(١) سنة خمس مائة من الهجرة
 في أثناء رحلة أبيه إليها، ثم مات أبوه بعد ولادته ببضعة
 أشهر، فاضطرت أمه أن ترجع به إلى مكة موطن أبيه
 وأجداده، ليعيش بين أهله، فلما شب الشافعي عن
 الطرق أخذ نفسه بما يأخذ به أتباعه أنفسهم فحفظ
 القرآن وحجده، وارتحل إلى البادية يأخذ عن هذيل اللغة
 والآدب، فتكون لديه الحس العربي الأصيل الذي واجه به

(١) معجم الأبناء، ج ١٧ ص ٢٨١ وما بعدها وفيه روايات كثيرة منها ما يحدد
 مواده بمسقطين ومنها ما يقرر أنه ولد باليمن، ولكن أغلب الروايات تؤكد أنه
 ولد بغزة عن أصل فلسطيني.

النص القرآني فأنكر ظاهره، وتناول به ما لا يمكن حمله على ظاهره من هذا النص، وما يحتاج منه إلى البحث عن أسباب نزوله والأحداث التي نزل من أجلها، بشرع لها ويسدد خطي أصحابها - فيما يزاولون من عمل، وما يتشبطون له من جهد تقوى به الحياة العاملة الدانية التي يحبونها، وكان أن اكتسب الشافعي ملكة فنية بنقد بها الشعر، فبرز مواطن الجمال فيه، ويكشف عن أسراره، وكان يقول الشعر يتفلس به عن نفسه، كلما أحس ضيق الحياة، ويودعه تجاربه الكثيرة التي عاشها، حتى ينشط لما يؤمله من اتساع المعرفة ومسحتها، والعالم الإسلامي يومئذ مضطرب بالآراء الكثيرة المتغابلة في السياسة والاجتماع والاعتقاد، وما كان يتم له كل ذلك حتى تفرغ لطلب الحديث فلقى أصحابه، ورواته وكان أن حفظ موطأ مالك - وهو يومئذ العمدة في الحديث وروايته، ويكفي - في تقدير معاصري صاحبه - أنه نتاج مرويات أهل المدينة من الأحاديث والآثار والسنن - وهم الذين عاصروا الرحي المدني، وشاهدوا الرسول في تطبيقه لتشريعات هذا الرحي، كما أن هذه البيئة شهدت مراجعة جبريل القرآن للرسول الأكرم مرتين في السنة التي قبض فيها، ثم أنها كانت بعد وفاة الرسول حاضرة الدولة الإسلامية

عهد أبي بكر وعمر وعثمان حتى كانت الفتنة الكبرى
فانتقلت الخلافة إلى الشام عهد معاوية، ومن تلاه من
الأمويين، فهذا التاريخ الطويل للمدينة من وحى ينزل
واقامة للنبي بين أهلها، وجمع للقرآن عهد أبي بكر،
ومن لعمر رضى الله عنه في إصلاح للدولة، وتاصيل
لقواعدها، واحكام لامرها وتديبر لشؤونها وقد امتد
سلطانها شرقا وغربا، هذا التاريخ جعل المدينة مكانا لا
يسهر مشرور أو فقيه عن الاتجاه إليه كلما اعتاض عليه
الامر في امر من أمور هذا التشريع^(١).

لهذا كله هاجر إليها الشافعي ليأخذ عن مالك،
وليعرف ما عند أصحابه من العلم، وليتنسم هذا الجو
الذي ما زالت تعبق فيه روح النبوة، وقد أعجب به مالك
فقربه إليه ومكن له من نفسه فلفت إليه الناس وكان
الشافعي في أثناء مقامه بمكة اتصل بمسلم بن خالد

(٢) معجم الأنبياء ج ١٧ ص ٢٨٢ وفيه سبب اتجاهه إلى الفقه والهجرة إلى
المنطقة. لا يقول أن الشافعي بعدما تبع في الشعر، والانشاد وأهلم العرب.
مريه رجل من الزبيريين فقال له: يا أبا عبد الله عز على ألا يكون مع هذه
الغاة، وهذه القصاحة فله فتكون قد قصد قال مالك بن أنس سيد المسلمين
يومئذ، فوقع في ثوبي فعدت إلي رجل عنده الرضا فاستمرت منه وعظمت -
وكان أن تمت رحلة الشافعي إلى المدينة.

الزنجي شيخ الحرم ومفتيه فاقاد منه علما كثيرا، غير
 أن حاجة الشافعي إلى المال اقتضت أن يرحل إلى اليمن
 ليتولى عملا فيها يرتزق منه، وفي أثناء إقامته بها وكانت
 يومئذ موطن تشيع تخشاه الدولة، وترقب منه السوء،
 فتأخذ أهلها بالظنة خشية أن ينتقض عليها أمر الخلافة
 فتدب فيها عوامل الضعف والانتكاس، تعرض الشافعي
 لهذه التهمة وبخاصة أن ميله إلى العلويين كان شديدا
 ولكنه لا يعلنه في الناس ولا يذيعه بينهم، ثم إن التناقس
 بين الذابفين، وأصحاب العمل المشترك كثيرا ما يجعل
 النفوس على الموجودة فقالوا إن مطرف بن مازن قاضى
 صنعا، وشى به ونبه إليه فحمل الشافعي - بهذه التهمة
 إلى الرشيد ومثل بين يديه في الرقة وكاد يأخذه بهذه
 التهمة لولا الفضل بن الربيع حاجب الرشيد الذي يسر
 له طريق الدفاع عن نفسه حتى عفا عنه الرشيد ووصله،
 لما تنور فيه من الذكاء وسرعة الخاطر وقوة العارضة،
 وسداد الإجابة، ولم يعد الشافعي إلى اليمن بل لبث في
 العراق، وكان أصحاب أبي حنيفة طلقوا يأخذون مكان
 إمامهم في الفقه ومنهم محمد بن الحسن الشيباني، وهو
 راوى فقه الإمام وحافظ مذهبهما دون من آثاره، وما
 رعى من فتواه وأقضيته، وكان فقه الراي يومئذ مذهب

الدولة العباسية لأنه فقه البيهقي، بما حملت من تراث حضارى قديم، وبما انتهى إليها من علم الصحابة الذين استقروا فيها ذلك أن فقه الراى يرجع إلى عبد الله بن مسعود - ذلك الصحابي الذي بعثت به الدولة الإسلامية إلى العراق، بفقه أهله، ويصغرهم بشرائع كتاب الله وسنة رسوله، ويهديم إلى وجه الراى فيما يختلفون فيه من أمهات المسائل في الحلال والحرام، ومن هنا ترى أبا حنيفة نفسه في بعض أحكامه يستدل بقراءة ابن مسعود، التي بعدها مؤرخو القرآن تفسيرات أضيفت إلى النص القرآني وليست منه كزيادة متابعات في قوله تعالى «فصيام ثلاثة أيام» (متابعات) وبها أخذ أبو حنيفة في وجوب التتابع في صوم كفارة اليمين، وكان أن شدت تلك الحركة العلمية الواسعة في العراق الشافعي فجلس إلى محمد بن الحسن واستمع لما يرويه ولما يفنى به، وتقويت المناظرة بينهما واشتد الجدل، حتى سمع بذلك الرشيد فزاد إعجابه بالشافعي، وتقديره له، وتظهر آثاره هذه المناظرات فيما يذكره الشافعي في كتاب الأم الذي سنتولى توفية القول فيه فيما بعد.

وفي هذه الفترة كانت ملامح مذهب الشافعي أنشأت تظهر، فيما يناظر فيه من المسائل، بل أنشأ يتخذ لنفسه

طريقاً آخر في الفقه يخالف فيه غيره من العلماء الذين
لقبهم في مكة والمدينة والعراق، وما كان ينتهي من
تحصيل ما عند العراقيين من العلم حتى عاد إلى مكة،
فالقام فيها فترة، ثم تبين له أن يقدم إلى العراق قدمته
الثانية وكان ذلك سنة خمس وتسعين ومائة بعد أن مات
الرشيد وولى الأمر من بعده الأمين، وكان أمر الشافعي
قد اشتهر في العراق وتناقل الناس مناظراته مع محمد
بن الحسين، فلما كان ينزل العراق حتى اجتمع عليه
طوائف من طلاب العلم، وهنالك أملى مذهبه القديم ورواه
عنه تلاميذه العراقيون، ولكن هذا المذهب لم يبق منه إلا
أثار قليلة تروىها كتب الاختلاف، وكتب التفسير، ثم عاد
مرة أخرى إلى الحجاز ولم يستقر به إلا أياماً معدودات
رجع بعدها إلى العراق، ومنه ارتحل إلى مصر فإقام
فيها بقية حياته، وهنا تحول الشافعي إلى إنشاء مذهب
جديد وهو المذهب الذي اشتهر به وتذاع للناس إلى
التشريع بما جاء فيه من الأحكام، وما وضعه من
الأصول، وما استقرأه من القواعد التي تعين على دقة
الاستنباط، فكان للشافعي الآن مذهبان: قديم في
العراق، وجديد في مصر.

وهنا نسال لم تعددت رحلات الشافعي إلى العراق؟

لم يذكر مؤرخو الشامعي من الأقدمين تعديلاً لهذه
 التوحلات المتنافسة منه إلى العراق، لأن يكون ذلك إما كما
 من صاحب الرحلة نفسه لذلك استعير الشديدي الذي
 تعرضت له الحياة في العراق نتيجة عوامل كثيرة أهمها
 أن هذا الإقليم صاحب حصارة قديمة وأن من هذه
 الحصارة ما كان متصلاً بالنشرع بهذه البيئة فس
 لاسلام، وقد بقي أثر هذه الحصارة شائعاً في حياة
 الناس وهي سلوكهم الحيوي، كذلك شهد هذا الإقليم
 تغيراً واضحاً في السياسة والاجتماع وبخاصة في
 العلاقة بين طبقات المجتمع من عرب وموالي، ثم أن اللغة
 التي تزلت بها المصوص الدينية أصابها تطور في
 مراسلتها، من ناحية نحوي وصرفي، ومعجمها ثم
 دراسة أصولها وعلاقتها بالعلمي ثم بحار النطق الذي
 يحدثها وهذا التطور يبدو واضحاً في كتاب سببويه،
 لغوي أصلاً والعربي لسان، كذلك أدت حركة
 الترجمة من اللغات الأجنبية إلى العربية وبورف هي
 تغيير وجه الحياة العلمية واستحداث مفاهيم جديدة هي
 الفكر وهي إضافة مفاهيم جديدة لمصوص الدينية، مما
 سخط آثاره بيه في شدة الفارقة لاسلامية التي شهدت
 هذه البيئة وحدها مؤيداً، على أن هذا التطور السريع

كان يقاتله تحرج شديد أدرك الشافعي بعض آثاره في
ريارته لأحمد بن حنبل ٢٤٠ هـ

بهذا كله تعددت رحلات الشافعي إلى العراق ليلاحظ
أسباب هذا التطور وعوامله، وليدرك أثره في فهم النص
الديني ثم استحدث أصول جديدة عند فقهاء نعت بها
الحركة الفقهاء، وتعمست حواسها وزججت مصالكتها،
وتعددت شعبها كالاستحسان الذي قال به فقهاء العراق
وهم يروون في ذلك أثارا تدل على أن أبا حنيفة نفسه
كان يأخذ به وكان عدلا بدعائه، ومداهب تطبيقه، إذ
يقول تلميذه محمد بن الحسن «كان أبو حنيفة يناظر
أصحابه في الاستحسان من المسائل فيدعون جميعا
ويسلمون له، على أن الاستحسان لا يلجأ إليه إلا عند
استحالة القياس بتلك الصورة التي يحدثها عنها
لشافعي، والتي يحدد أصولها - هي دقة واحتياط -
وأبو حنيفة نفسه يصعب في ترتيبه لمدارك الحكم بعد
الكتاب والسنة وما روي عن الصحابة فإذا انتهى الأمر
إلى الشافعي فله - كما يقول - أن يفتد كما اجتهدوا
ويذكر في الاجتهاد تلك السداد من الأدلة الحاسية

ولما ارتحل الشافعي إلى مصر وأقام بها - مر أول
مرة ضيفا على بني عبد الحكم فأحسنوا لقاءه وأكرموا

ورواه وكذا ينفقون مذهب الليث بن سعد العقبة
 المصري بعض وجوه انتسابه مما يمكن له في مصر
 وقربه إلى قلوب المصريين قد ربه كثير منهم وفي مصر
 تغير وجه الرأي عند الشافعي في الاستسقاط الفقهي
 لأسباب أهمها أنه انتقل إلى بيئة جديدة لم تتيسر له
 الألفة فيها من قبل، ولعله أجينة مقوماتها الحضارية
 والعمرية ولها تدرجها لطول لدى ما رأت له خلال
 على سلوك أهلها وطرفتهم في كسب الحجة ثم إنها
 قد أن يرحل إليها الشافعي كمن قد أعدت نفسها
 تكون لها شخصيتها المستقلة في الفقه والفروع، فلم
 تكن براصية تعاف عن الالتجاء إلى رأي في الفقه، كذا
 وقعت من فقه المدينة موقفاً سافداً لبعض اتجاه أصحابه
 فيه، ويبدو ذلك واضحاً في بعض الرسائل التي بحث
 أهل المدينة مدركاً من مدرك لتشيوع وقد أعجب
 شافعي بالليث، وما روى عنه من أثر في الفقه فقراه
 أو سمعه ممن وعاء، وتأثر به، واستفاد منه - في تعبير
 بعض ما عبره من منهجه الفقهي، وقد قل - في الليث
 كلام يدل على هذا الإعجاب وذلك التذوق قوله «ما ندمت
 على شيء فأتيت به على صحيفة أبيث بن سعد»،
 وكذا أبيث قد مات قبل وصوله إلى مصر بسبعين

وكقوله «عالم صبيغة أهل» ويظهر أن الشافعي كان قد
عرف شيئا من هذه الميث في أثناء اقامته بالبصرة ولقد
ليحيى بن جهمان صاحب الميث وتلميذه، ومن هنا كان
الشافعي حريصا على أن يعرف الكثير من الميث، وعن
منزعه الفقهي وطريقته في الاستقراء والتطبيق معا
ومدحه في الرواية، وثبوتها بعد أن عرف ما عند أهل
مكة والندبة والعراق فاجتمع له من كل أولئك تجارب
فقهاء واسعة وحلاط مدرك لهذه التجارب وأصول
أصحابها فيها بقول ابن حجر في التأسيس
بمعاني بن ابريس (مخطوط) «انتهت رئاسة الفقه في
الندبة إلى مالك مخرج إليه وألمه وانتهت رئاسة الفقه
في العراق إلى أبي حنيفة فأجد عنه صاحبه محمد بن
الحسن جملا ليس فيها شيء إلا وقد سمعته عليه،
فاجتمع له من أهل الرأي وعلم أهل الحديث فتصرف
في ذلك حتى أصل الأصول وقعد القواعد، وأدعى له
المواقف والمخالف واشتهر أمره وحلا ذكره وارتفع قدره
حتى صدر منه ما صار، وانتهت حجة الشافعي سنة
أربع ومائتين، فإذا كان أمر الفقه قد انتهى إلى هذه
المداه من كل مذهب منها كانت له روايته التي تعد،
ومصانيره التي تعدد والتي بقدر ما أعيد سائقه فيها

يصدر من أحكام أو أقضية ورحلات اشعاعى إلى هذه الأماكن كانت استعدادها ما عهد أصحابها من أثر أولئك الفقهاء السابقين وهم جميعها وثيقو الصلة بالنسوة، وأعرف بعدل الرسالة، وأدرك ما أعظمهم به الرسون وما شاهدوه منه يفوق أن ألقم الدين والشفقة استشرى في الأمة عن أصحاب ابن مسعود وريد بن ثابت وعبد الله بن عمر وأصحاب ابن عباس عن أهل العراق وعلمهم عن ابن مسعود، وأهل المدينة عن ابن عمر وريد بن ثابت وأهل مكة عن ابن عباس

ثقافة الشافعى:

تتمتع - بديحار - حياء الشافعى عند نشأته إلى وفاته وببيت كيف اتحد الرحلة وسيفته يطلب لعدم وتخصيله، وكذا الأمر ينتهى من هناك إلى الكلام عن عدم الدينى أو ما هو من الدين بسبب أو بمعنى أدق، الخلف وهو ما كان يشغل عامة أساس يومئذ بصلته بالحنبل وأحرام في كل أمر من أمورهم وشأن من سبى حياتهم، ويتكاد استراحم تقصر حديثها عن هذا جانب من حياء اشعاعى العمية مع اتساع ثقافته.

وانصاته اسافد بكثير من هروع المعرفة سواء منها الديني
وعبر الديني، ويظهر أن الشافعي كان يحس أن العرق
يف يحمي في أموته من عوامل التحدد المستقر. والتعبير
انفراد - كان الحق الأقليم الإسلامية بالأساسة والرجلة،
بتحدد النظر انقضي ههنا، واجتلاف أصحابه عليه حتى
كان أصحاب المدرسة الواحدة يحتفلون على أنفسهم،
وهو يؤذي بهم ذلك لاجتلاف إلى أن يهاض بعضهم
بعض، فهم يصرون من أحكام وبخاصة من كان منهم
يشغل منصب القضاء والعقل مع الناس فكان أبو
حيفة يرد على عدد الزعماء من أنى ليلي قضائه فما
يقضيه تماما ولم يكن يحدث على هذه المناقضة حتى
المكثرة بانهقه، أو المعاملة بالرأي ولكنه الحكم الذي
يرويه أماله فلا تعمد به آراء ولا تسوده المناهج
الشخصية التي شدد الصلة بأدولة مطية تحقيقها

من هنا كان الشافعي قلما يفسد حرج رأي ذلك
لتحدد والتعبير في بيئة لعرق وبخاصة أن هذا التطور
لم يكن وليد المعرفة الإسلامية الحالية بل كانت تعهد
له وتعمر فيه وتمكن له مؤثرات بعيدة عن المعرفة، ومن
هنا تعبیرات انفراد إلى لعرقين وإلى مفاهيم منشأ
بعض العلماء في تلك العهد ومنهم أسيت من ساعد

يتهمهم بمحاربة الكتاب والسنة في كثير مما يفتون
 ويفضون وقد أشار إلى شيء من ذلك صاحب أولاد
 والقضاء وأن البيت كتب إلى الخليفة يعبسي بشكو
 إليه سماعين من ليسع الكوهي وكان وابها عسي مصر
 من قبل لدولة بعد سمنوان بعد أولي قصي في أمر
 رى فيه البيت محاربة صاحبه لسنة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم، وأن الخليفة استجاب لشكوى البيت
 فعزله.

فلو حبه ابن إلى العراق كان من بين أسماها بعد
 الشافعي مع ما أشربا إلى جعلته من قس دت التغير
 بطرد هي حياة العرق، وانفقه، كما يقرر دت التغير
 بسرع له أن أعنه مع نهض به الطاقات الأساسية
 صباغة للجدا، وأكثر أبواب عقه ومصابه تنعكس
 عسها اثر تلك الطاقات، فيما تدرسه من عدل سواء في
 زراعة أم التجارة، أم الصناعة، وما يصحب دت كنه
 من عفوه وديون وارثها، وسنجر واستصدع ثم أن
 سرحسفراسر عيسف ينفقه عنه حب هي كتابه
 ٨٤٤٣٩١٥٤٢١٠ يقرر أن لشريعة هي لمرأة اتى
 تنعكس عليها آثار الصرع من انذرت الأساسية التي
 تصبغ لخدمة اتى يعيشها أساس، ثم ن الشعة - بها هي

أداة التعماس - تقطع عليها بعض وحوش بيت الشعر
 فالشيء إذا استحال أو تغير شيء معه سمي باسم آخر
 غير الذي اشتهر به في فترة ما أو تعرب اصطلاحه عليه
 ويرى لغتها أن للتسمية قيمتها في تحديد خصائصها
 لشيء، أو ما تغير منه والحمر مثلا إذا تحللت صارت
 هلالا، لأخلاق سم الحر عليها

بهذا كله اتسعت ثقافة الشاعري فلم تعد مقصورة
 على الكتاب والسنة والشعر والعربية حتى كال الحجة
 في شعر هديل لا تلبع محفوظة منه وقد روي أن
 الأصمعي قال صحت أشعار هذيل على فتر قرشي
 بفار به محمد بن ابريس الشاعري (معجم الأنباء ج ١٧
 ص ٢٩٩) ويؤكد ذلك ما يذكره تلميذه العسافى
 الرعفرى روى مذهبه القديم إذ يقول كان قوم من أهل
 العربية يحتفلون إلى مجلس لشاعري معا ويجلسون
 بحية فإن غلب لوجل من رؤسهم انكم لا تنفطون
 انعلم فلم تحتفلون معا قالوا سمع لغة شاعري، ثم
 تجاوزت ثقافة الشاعري ذلك ليعبر معا يحصله
 المنصور لثقافة العربية إلى مناطق أخرى ثقافية مما
 شجع به المجتمع الإسلامى يومئذ لحدثه واتساع أودنه
 وفى حديث الذى جرى بينه وبين الرشيد يوم مثل بين

مبدء منهمة انتشيع دلالة على ذلك فقد ذكر فيمن ذكر
 من الذين قرا لهم سقراط وأرسططاليس وجالينوس
 وموروريوس، ولم يكن لشامسي ليعرف كل هذا لولا
 رحلته إلى العراق وتصانيفه التي مروءة الثقافة
 ووفرة فيه، واحساسه العميق من من يشرع للناس
 سعي عليه أن يعرف ما عندهم وما تعتمد عليه حياتهم،
 وساليب تفكيرهم وشرئق معاشهم ويرجع بعض
 نحائش أن تلك العناية موجه إلى ما كان يشعر به من
 ضعف، وما قد يصيبه أحياء من المرض، وهو تغليل لا
 سلم به، ذلك أن تشامسي كان كما يقولون - يحب
 الرياضة وكان أحب أنواعها هذه الرمي ومن كان كذلك
 كانت العلة لا تأتيه إلا بما، ويرجع عيانه بالطف فيما
 رأى - أنه عقيب ذلك العقباء كانوا يعرفون نطب
 وبعده من الوسائل التي تعبر على دقة الحكم، وسببه
 اعنوى ذلك لاتصاله بكثير من الأحكام الفقهية سواء
 منها ما يتصل بحياة المرأة وهم اشرعون لها كما يظروا
 عنها مما يحيل بينها وبين أداء بعض الفرائض الفقهية
 من ثم الحيض والاستحاضة والأول لا تصح به
 اتصال أم الثانية فانها تصح بها الصلاة، ثم ما
 يتصل بحياة الرجل كمعرض الموت والموت فيه وهل

يقع أو لا يقع، وأي الأمر من يسطر فيها بعض تصرفات
الرجل فلا تكون حجة

من هنا حرص كثير من الفقهاء المسلمين على أن
يلموا بمبادئ الصب، وقد كان أبو جعفر الطبري دارساً
للطب، ولشاعري نفسه يحدد أثر هذه المعارف وتوابعها
والاحتكاك بها في مصاح شخصية المتعلم، واستقامة
تفكيرها، وفي تقدير المجتمع له ويقول من تعلم انقراض
عطمت قبحته، ومن نظر في الفقه بل قدره، ومن كتب
الحديث قويث حخته، ومن نظر في لغة رقى طبعه ومن
نظر في الحساب خرب رأيه

وبهذه النقول وأشبهها، يصبح لنا معالم لصورة
الواضحة عن ثقافة الشافعي وشذوذه، وعن تفنن
عقليته، ونماذجه.

منهج الشافعي في التفكير:

دكون فيما سلف - أن الشافعي كان يحرص على
الوصول إلى الحقيقة مبرأة من الهوى والنقص وهو
لذلك - لم يأخذ العلم عن صحابي، وإنما حدد في طلبه
على أهله، هالفاء يدفع الشك، ويرين الغموض، ويكشف

عن وجه الحق، وسبب ذلك عن الحقيقة لا أن يتحد
 لنفسه معها تدعوه أصوليون يرون عليها وقواعد أصلية
 تنهض بحجته، وأهم هذه الأصول العلم أو الثقافة بتلك
 الصورة التي رسمها الشافعي، والتي تفاقها عنه
 المؤرخون، ومن طلب الحقيقة وسعى إليها واحتمل في
 سبيلها - اشتاق والمتاع - بقدرها، ويحصى بها،
 ويصاح لما تقتضي به، لا يصدده عن قبولها أن يطلب في
 ملاحظة، أو يتعثر في حجاج، وفي ذلك يقول ما سطره
 أحد قط إلا وددت أن يسدد ويوفق ويعين كما يدور أن
 من وجد عنده الحق فإنه واعتقد موثقه، كذبت مدر
 الشافعي التحرية والتحريم لأن فيهما دالة سعة الفكر،
 ورحابة الفكر، وسلامة التقدير ومن أوسع، ويصرفهم
 بها أقوى، وتروى عنهم سعة الفهم، وكان يقول لأصحابه
 : يا أصحاب الحديث فهو مذهبي وأصروا بقوي مرضي
 أحاطوا وقد طلب منه يوماً أن يمي السنين التي صحت
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ابن عباس
 لصحيحة قليلة عدد أهل المعرفة : ما كان أبو بكر
 الصديق لم يصح له عن رسول الله إلا سبعة أحاديث،
 وعمر بن الخطاب رضي الله عنه مع طول عمره بعد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصح به إلا خمسة

حدثنا وعثمان أقل وعلى من أسي طائف مع ما كان
 يخص الناس على الأحمد به لم يصب به حديث كثير لأنه
 كان مشغولاً وأكثر ما أجد عنه في زمان عمر وعثمان
 لأهمه كما يسألونه ويرجعون أسي علمه (إساف) لشافعي
 للزاري ٨٦/٨٠) كذلك يرى لشافعي أن الحقيقة لا
 يسعى أن تكون معقدة، ويعيده عن الواقع الذي يعيشه
 المجتمع وبعض من مصعبه وأرمته، بل لا بد أن تكون
 موصولة الأسباب بالحياة نفسها، فالتفكير استيعاب
 لا موصوع له محدد ولا حيز يرحى منه، ولا هدف يوصل
 به إليه ومن هنا كان منهج شافعي في تفكيره يرتكز
 على هذا الواقع بل يرى أن الحياة والأحياء لهم عليه
 واجب لا يسعى أن يفرض فيه أو يتوسى من أدائه حتى
 يذهب بها مستحيته من وسائل السبيل وبما يدفع
 عنها أسباب استعصاء والاضطراب فيذكر التاريخ أن
 شافعي مات ليلة أحد من حرمين وكان تلميذه وكان
 لأحمد بنت صاحبة عمدة كتابها وكانت تنفق لرؤية
 شافعي لكثرة ما حدث أنوفه عنه وبذكره من مدافعه
 وأخلاقه وخلال قدره فلما مات الشافعي بعدهم قام
 أحمد بن حسن يؤدى وطيفته من قيام الليل على حى ظل
 لشافعي مستقيماً على جهده وأبنت ترقه إني أهدر ثم

قالت لأبيها يا أمّ أنت تعظم الشافعي وما رأيت له في
 هذه ليلة على هونها صلاة ولا ذكر مديماً مما هي
 الحديث أن قام الشافعي يؤدى صلاة الفجر مسأله أنوما
 كيف كانت ليلة قال الشافعي ما رأيت أحب منها ولا
 من عافان له أحمد كيف يك قال الشافعي لاسى رقت
 فيها مائة مسأله كلها في مدح المصطفى، فقال أحمد
 لاسه هذا الذي فعله وهو بأنم أنصّل من فعلته وأن
 قائم.

ومع تقدير الشافعي للتحربة ودعوه إلى اتعق
 انانم على البحث والمطرحه والاحصاح كره عم الكلام
 يعر منه وكان يعصب إذا سئل عن شيء من مسائله أو
 عرضت عليه قصة من شيء من مسائله أو عرضت عليه
 قصة من قصاياه، ويروى السككي في طبقات الشافعية
 عن يومين من عند الأعمى أن الشافعي سئل يوم عن
 يشرق من الاسم والشمس فيعبر وجهه وأعرض عن
 سئل، وبرعم هذا بأن الشافعي أحد عن بعض علماء
 بكلام. يقول الزاوي (في مناقب الشافعي ص ١٩)
 نقفوا على أن إبراهيم بن يحيى الأسدي كان معقوبه
 وهذا لا يصح لشافعي لأنه كان يأخذ عنه تفقه والحديث
 لا صورة البيرة ولا ضرورة لهذا السماع من الزاوي فقد

عزما أن الشافعي كان حريصا على أن يعرف ما عنده غيره من العلم والمعرفة لا يصده عنهم خلاف في الرأي، أو الاعتقاد، فإذ كان شافعي يقدّر العقل، ويسوّيه لتجربة، ويحذر من التقليد ويبرا من التقليد وكان معتقداً بوسند هم المدافعون عن العقل، والممكن للحرية العقلية، فقد كان شافعي فيما أقدر، يريد أن يعرف كيف يستخدم معتقداً العقل، وفي أي أمحالات يملوه، هل يدير به أنهم لا يستعملون به في دعم الحياة وانتعاش بها، وحمايتها من عوارض الفساد والاضطراب، يفر منهم وتحافى عن مجالسهم إلا إذا كان يريد أن يعرف طرائقهم في الروية تحريحا وتعديلا وكيف كانوا يستعملون الحكم - وهما يسكروا أبو الحسين النضرى في كتبه اعتمد على الأصول - بيان كشف لا تحاههم في هذه أسائر كلها

فمنهج الرجل من نقل، عقلي، استقرائي، وقد يبدو من وجهي لهذا المنهج بالقلبية والعقلية والاستقرائية شيء من انحرافا ويكفيها قول دا قصدت بالقلبية - الرواية، وبالعقلية - العلم المتدرج، والتصنيف الواعي، والاستقرائية ذات الجمع والتصنيف، والاستنباط، وهذا استقرا شافعي جميع اتجاهات الفقه في سنته

المختلفة وأصول أصحابها عنها والمؤثرات التي نشأت
 بها. من بنية طبيعية، إلى عرف مستقر إلى مرويات من
 الناس والآثار إلى اختلاف في تقدير هذه المرويات، إلى
 استحداث أصول أخرى غير الكتاب والسنة من
 الاستحسان عند العراقيين، إلى الاستصلاح عند
 المدنيين ثم بهذا الاستعداد الواسع وما امتار به من
 الحس العرسي الأصين حتى كان من بين أسباب اختلافه
 مع سائفيه من الفقهاء والمشرعين كتحبيده لمعنى انفس
 اوجب للموضوع عنده وكتحبيده لمعنى الباء في قوله
 تعالى (واممحووا عن يمينكم) وبهذا كله كان لشماع
 موقف آخر من كل هذه الحركات الفقهية، الشائعة في
 الأقطار الإسلامية.

فما هو هذا الموقف

وهو لا يستطيع أن يحدد هذا الموقف ما لم يشر إلى
 جمال إلى منهج شامع في الاستنباط الفقهي لسبب
 وجود الوحدة فيه، والاشقة في تركيبه، ثم نشي بعد هذا كله
 وجود انفارقة بينه وبين العراقيين والدينيين كان ثمة
 فروق بينهم مما هو هذا المنهج وما هي أصوله فيه، وقد
 حدد اشاعع نفسه منهجه في الاستنباط الفقهي في
 الرسالة التي تركها والتي تعد انواة لأوسى في طريق

علم لا صور ولم يكن هذا العلم قبل الشافعي قد اتخذ
أسلوباً مذهباً وطريقاً واضحاً وإنما كان اشارات أو
عمارات لا يؤلف بيده نظام ولا يربط بين أجزائها وباطن
تتبعكس عليه آثار النظرة المنقصية والبحث المستقرى،
وأيضاً عدة الصبغة لخرينات تتدرج تحتها، وهذا عدد
رسالة الشافعي بالنسبة للمشرعين كمنطلق أرسطو
بالقياس إلى أصحاب الفكر، فكما أن المنطق في اعتقاد
أصحابه ينظم الفكر، ويعصمه من الخصاص ترتيب
المفردات هكذا هذه الرسالة بالنسبة للعمل العقلي،
وربما عد الشافعي بها من المحددين وقد تناول فيها
الكلام عن الكتاب والسنة، والجماع والقياس وهي
الأصول الأربعة التي لا يختلف عليها المشرعون إلا
قليلاً منهم - داود من على الظاهري - الذي ينكر
القياس ويرد على أصحابه، وهذا الشذوذ لهذه الأصول
- كان لشافعي دل من وضع نظرية متكاملة تحكم سير
الحياة التشريعية وتحدد طريقها - وتجمع المتفرق من
شعبها، وترد الحائر من دفتها وجوهراتها، التي أصله
أبدي صدر عنه، وهذه السيرة لم يخرج لشافعي عن
دائرة التفكير العقلي على اختلاف مدارسها وإنما التزم
بما ألزم به المشرعون والعلماء جميعاً، كل الذي يميزه

عن هذه المدارس طريقة عرضها بهذه الأصول وصنعة
لقواعد فهمها وتيسرها والجمع بين اختلاف منها،
وتحديد اصول أو العلاقة بين الكتب والصفة ثم طريقه
في قبول المروي من المتن أو رده، وتوسيعه لدائرة
المعقول منه، على عكس ما ذهب إليه أهل المعرق وأهل
الندبة في اشتراط بعض شروط قبول خبر من الأخبار
وهو خبر الواحد

وقد كان الشافعي أول من تحه إلى اللغة التي من
بها القرار حاجتا عن طريقها هي البيان، وأساليبها هي
التعريف، محذرا أنواع الدلالة التي تدر عليها ومحددا كم
كل دالة بما يحيط بالحكم المستنبط ويحرر المقصد
الدلول عليه بالآية وكان الشافعي يدعو إلى أن اللغة
يسفي أن تعهم بموضوعها بمصطلح لا بمصطلق آخر بعيد
عن روحها ومن هنا قال الشافعي قوله المشهورة والتي
يذكرها السيوطي في كتابه أصول الحديث والكلام عن في
مصو والكلام ص ١٥ يقول قال الشافعي ما جعل
لناس ولا اختلاف إلا لتركهم لسان العرب ميلهم إلى
لسان أرسططاليس وقد أكد الشافعي هذا المعنى في
أول رسالته أن يقول ما لما حاطب الله بكتابه العرب
سماها على ما تعرف من معانيها وكان مع تعرف من

معناها انشاع لسانها وأن فطرتها أن يحاطب بالشيء،
 منه عام ظاهراً يرد به العام الظاهر ويستثنى بأول هذا
 منه عن خبره ويحذف ظاهراً يرد به العام ويدخله الخاص
 فيستدل على هذا بعض ما حوِّط به فيه، وعاماً ظاهراً
 يرد به الخاص، وظاهراً يعرف في سياقه أنه يرد به
 غيره مضافه فكل هذا موجود عنه في أول الكلام أو
 وسطه أو آخره (لرسالة ص ٥٢) كذلك تصدى
 الشافعي ليس مكان السنة من الكتب وإنما مفصلة
 لحمله، ومخصصة لعامة ومفسرة ببعضها أو أتية بعض
 أحكام لم يرد بها نص في الكتاب، ومن ذلك الرحم
 لروى المحض وأن أنسى ما رحم ماعراً استدلالاً بهذا
 الرحم على أنه حكم لم يأت به نص في الكتاب وأن
 موزع في سورة المود خاص بأولئك غير المحضين،
 وقد تأنى لسبب دالة على أن آية بأسحة لأخرى كما هي
 قوله تعالى «يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ
 الأنثيين» وأن تلك آية بأسحة لآية أوصية نوالدين لا
 مفسوحة حديث لا وصية نوالدين وهو ما ذهب إليه عامة
 فقهاء العراق فبعضهم ليس من في الأساس الذي يسعى
 أن يلم به القعية ليتكرر لديه الحس لتفسير بدقنق اللغة
 واستدلالها في تداول قضية من انحصارها أو عرض لمشكلة

من المشكلات التي تواجه المجتمع هي سيرة أهدافه
 ومقصده ومن هنا فرق بين المدارس من العربية لحياة
 اللغة الإسلامية بين هفتاء العرب وهفتاء الأولى ومنهم
 مذكروا في كتابه *The Development of Arabic Language and Literature*
 الذي اقترحه مؤرخو اللغة من المسلمين إلى أهل رأي
 وأهل سنة وأهل ثر هذا التقسيم مستعينا بما عند
 العربيين من مدى لأحدس باللغة وطرائقها في التعبير
 والبيان وإن حس العربي بهذه اللغة أصيل أما حس
 الأولى بها فإنه تغاه عن طريق لتعم واشتق وفرق بين
 الحسنيين على أن بهذا التقسيم الذي اتبعه مذكروا
 يسده من كلام الأقدمين فالطري في تفسيره لهذه الآية
 «وَأَمْسِمْ السَّاءَ فَلَمْ تَحْصِ مَا هَيِّمُوا صَعِيداً صَبَاءً»
 يقول ذهب العرب في معنى السمس إلى أنه مايتعاد إلى
 السمس بمحذور إطلاق اسقط وذهب الخواص إلى أنه
 السمس، وبهذا المعنيين اختلف الحكم عند العربيين،
 وبمثل هذا لأختلاف احتفوا في معنى لتعو في قوله
 تعالى «لَا يَأْخُذْكُمْ بِهِ دَعْوَىٰ إِيْمَانِكُمْ وَمَا كُنْتُمْ
 شَاهِدِينَ بِذُنُوبِكُمْ مِنْ قَبْلِ بَيَانِ وَحْيِهِ نَصْلَةً لِّكُمْ لِيُخْزِيَ
 قُرْآنِي، واستنباط الحكم منه وفي أسعة في

استعمالاتها. وتعدد صور التعبير فيها، مقدرا دلالة
الصفة وعلاقة الكلمة بالكلمة والكلمة بالجملة وما يتروك
على ذلك من دقة لفظ وعوار التركيب. حتى استقل
إلى الكلام عن الصفة، وهما يحدد تشافعي علاقة الصفة
بالقرآن إذ يرى أن القرآن ينسخ بمثله والصفة تنسخ
بمثله ولا تأتي الصفة بأسحة بمثله والصفة تنسخ بمثلها
ولا تأتي الصفة بأسحة بقرآن، وهو بهذا يحالف فقهاء
العراق الذين يرون حوار نسخ القرآن بالصفة، وهو في
تقرير هذه المسألة يرى أن القرآن أقوى والصفة قوية ولا
ينسخ الأقوى الأعمى ثم إن دراسة لصفة تاريخيا أمور
شاق وبك لأنها لم تكن قد جمعت كما جمع القرآن، هذا
أضعا إلى ذلك أن الصفة انتهت بأشهاد الوحى أدركها
الصعوبة البالغة في تاريخ الصفة وبيان مكانها من
القرآن النسخ لبعض آيات الكتاب كما يقرر فقهاء
العراق والدقة الموقف والصعوبة بعد إشغافى بكون
لقول في الصفة وحجبتها في الرسالة وفي الأم ومما
يعتار به إشغافى في حديثه عن هذه المصدر انتشاره
دفعه عنه، وثبوته به، وبفت المشرعين إليه واكتشف عما
يكون من أحاديثه من اختلاف، ثم دفعه عن غير الواحد
وتأييده له وهو يستغرق من صفحات الرسالة قراءة

المدة، ولكنه لم يطق هذا الدفاع وإنما اشترط في قبول
 أحسن شروطها وهي أن يكون رواية ثقة في نفسه، معروفة
 بالصدق في حديثه، عموماً لما يحدث به، عالم بما يحين
 معنى الحديث من القطر أو أهل وأن يكون ممن يؤدي
 الحديث بحروقه كما سمع لا يحدث به عن انصبي وأن
 يكون له قطر أو حدث به من حفصة، وحفظه لكتابه أو
 حدث من كتبه، سريته من أن يكون مدلساً وأن يكون
 شيوحه ممن حدث عنهم على مثله في تلك الشروط وهذا
 سرق الشافعي من الشهادة والرواية، وهو الاعتراض
 لدى وجه إليه حين أخذ بحسن الواحد، وإن هذا أحسن
 يثبت به حكم كما يثبت بالشهادة حق، وإن الشهادة كما
 جاءت في القرآن لا تدونها من رجلين أو رجل وامرأتين،
 والحديث يقبل من رجل ومن المرأة وحدهما والحديث
 يفسر بطريق أسرواية والشهادة منهاها السماع والرواية
 وقد يختلف الأحاديث فيرجح بعضها استدلالاً بالكتاب
 أو السنة أو إجماع أو القياس أم الشهادات فلا يرجح
 بينها بمثل ذلك ثم يورد الشافعي بعض أخبار الأحاد
 نقل أحدها لصحابة دون مسامحة عنها فيورد حديث
 ابن عمر حين جاءوا بالنس في الصلاة فأسأهم بنحو
 فسمي من ست المقدس إلى الكعبة فاستدروا في

صلاتهم ويعتق انشاعهم على هذا الحصر بقوله «وما كان لأهل قضاء وهم أهل سائفة في الإسلام أن يتركوا التوجه إلى قسوة مرض الله عليهم استقباليها إلى قسوة أخرى محض واحد من أهل الصدق إلا والنسبة تقوم عندهم به، فإني لم يسمعوها حذر التحول من عامة أو من رسول الله سمعوا مباشرة عاداً لم يكن تمت حكم في لكتاب ولا في السنة انحه العقيد إلى الإجماع وهو يرى أن الإجماع يرتكز على أمرين هما النسبة الثابتة التي لم تحت وأر تكون رواية الإجماع مما يرويه العامة عن العامة ويكاد يحدده في جملة الفرائض ومن هذا لا يأخذ انشاعهم بإجماع أهل المدينة وحدهم كما يقرر فقهاء المدينة - وهكذا يرى أن الإجماع عند الشافعي وإن كان وضعه في المرتبة الثالثة قبل القياس - دال على مدرك لا أثر له كثير في حصة التشريع وله مكانته في التمكن لتشريع من الاحتكام في الحياة وتوجيهها وهو يرى أن القياس والاختصاص اسمان بمعنى واحد وهذا يظهر تقدير الشافعي للعقل وتمجيده له واسطة التشريع به أحياناً كثيرة بشرط أن يكون القياس على أمر محكوم به بمعنى وهو يشترط عدة أسئلة حول القياس منها هل كل من قاس يستطيع استنتاج من أنه أصاب الحق بقاسمه، وهل يجوز

«فالشأن أن يحتسبوا في قياسهم؟ وهل عليهم أن
يلتزموا طريق واحد في لقياس أو أن لهم اتباع طرق
متخالفة، وما هي الحاجة من القياس على ظاهر النص
دون باطله وما لدى بحيث لهم اشتقاق في القياس ومن
ثبت فرق بين أن يقيسوا في شأنهم وشأن سواهم؟»

هذه الأسئلة محللتها تنص من حقيقة القياس
ومسائله، وميزانه ومن يقوم به، ويتولى اشتايعي الأحكام
عن هذا كله فيقول ما خلاصته «إن جهة العلم الكائن
والسنة والاحتجاج والقياس، ولا يقيس إلا من جمع لأدلة،
استقى له لقياس بها، وهي العلم بأحكام كتاب الله عز
وجل قرصه وأدبه ونسخه ومسبوحة وعامة وخاصة، ولا
يجوز لأحد أن يقيس حتى يكون عالم بمصنعي قننه من
لسان وأقاويل السلف وأحاديث لسان واحتلافهم ولسان
أعرب، ولا يكون له أن يقيس حتى يكون صحيح العقل
وحسن الفرق بين الحشنة، ولا يعمل بالقول دون اثبات ولا
بصحة من الاستماع ممن حاشاه (الرسالة، ص ٧٠ و
الأم، ج ١ ص ٣٠١، ٣٠٢)

من هنا كان لشتايعي موقف آخر به المناهج الفقهية
لشتايعية في عصره وأن كان يندق معها في تقرير
أصول الأربعة وكان موقفه وسط بين هذين الاتجاهين

اختلف في العراق الدين لم يحدوا إلا بالمشهور كما
تشدد في القيس ووضع له شروطا دقيقة محكمة ، رد
على أصحاب الرأي الاستحسان كذلك لم يقشروا
بأصناف أهل المدينة ورد عليهم الاستصلا -

وبعد الذي ذكرناه فإن الشافعي من الاتجاهين
وقوف منهما موقف وسط وأعلى في صراحة كاشفة أن
المنهج التاريخي في التشريع هو أصل المناهج وأولها
بالتقدير حتى يعرف المشروع مكانه من حياة التشريع
وحتى يستطيع أن يحدد فيه هاتفيه عند الشافعي لا
يكون نقضا بل تحكم التاريخية منهجه في الاستنباط
وطريقته في التشريع.

الأم:

هذا التعهيد أدى ترحم فيه للإمام، وأما عن
منهجه في التفكير ثم طريقته في اللغة نقل إلى الكلام
عن الأم، وهنا تواجهنا هذه المشكلة هو كتاب الأم
لشافعي - كتبه نفسه ورواه عنه أصحابه أو أنه
مجموع ما ألفه الشافعي من الدروس في المسجد
الحامع بدمه عنه تلاميذه وأصاغر، إليه ثم راع في الناس
على أنه مع كتاب الشافعي وفيه لغيره من تلاميذه
أصاغر وأحكام، ويعتقد أن أصاغرها إليه

وقيل أن معرض لوحات النظر المختلفة حول سيرة
 الأمة إلى الشافعي تقرر أن هناك ظاهرة مشتركة تكاد
 نلاحظ عامة الفقهاء في العصور الإسلامية الأولى تلك
 العصور التي شهدت تأسيس المذاهب واستقرارها ثم
 سعة كل مذهب إلى فرد أو فقيه - تب الظاهرة أن
 الفقهاء كانوا يكرهون أن يدون عنهم شيء من الأحكام
 أو القصبة التي انتهوا إليها - على الأقل في عصرهم -
 ذلك الفقيه يرجع نفسه وقد يرجع عن الحكم لدى
 قصبي به وقد يروي عن الفقيه حكما من مستعملين في
 مسألة واحدة وعة ذلك رجوعه عن حكمه الأول واختياره
 الثاني وخصوصا إذ كانت هذه الأحكام مما وصل إليها
 عن طريق القياس، ولذا أن الشافعي كتب رسالته في
 الأصول مرتين مرة في العراق وكان قد بعث بها إلى
 عبد الرحمن بن مهدي وأخرى في مصر وإسنا يعرف
 في هذه الرسالة لثري روافد الترمذي في مصر هي
 الرسالة التي كتبها الشافعي في العراق أو هي سوف
 ولا خلاف بين المؤرخين في أن الرسالة للشافعي وأنه
 روافد عنه تلميذه النرجس بن سبيمان النيراني أما كتاب
 لأم فهو موضح لحلاف

وقد ذكر عن لعزالي في الأحكام أن كتاب الأمة ليس

للشافعي وإنما هو النويطي أن يقول كان الشافعي
رحمة لله أبي محمد بن عبد الحكيم وكان يقره ويفعل
عليه ويقول ما يقيمى بمصر غيره فاعتل محمد هجازه
الشافعي فقال.

مرض الحبيب معدن

فمروصت من حظري غيبه

وأتى الحبيب يعودنى

فأسررت من حظري إليه

وخطي الناس من صدق مودتها أن يفوض إليه أمر
حلقته بعد وفاته فقير للشافعي في عنه أثنى مات بها
رضى الله عنه إلى من مجلس بعدك يا أبا عبد الله
فاستشرف نه محمد بن عبد الحكم وهو عبد رأسه
ليومره إليه عدل الشافعي سبحانه الله أبشرك في هذا
أبو يعقوب النويطي فأكسر لها محمد وعدل أصبحاه
إلى النويطي مع أن محمد كان قد حمل عنه مدهه لكن
كان النويطي أفضل وأقرب إلى الزهد فلما توفي
الشافعي انقلب محمد بن عبد الحكيم إلى مذهب أبيه
وسرس كتب مات رحمه الله وأثر النويطي الزهد والحمول
وأم يعنه لخدمه والنويطي في الحلقة واشتغل بالعبادة

وصف كتاب الأم الذي يسمي أن أبي الزبيع بن سفيان
ومعروف به، وإنما صنفه المويطي ولكن لم يذكر نفسه فيه
ولم يسمه إلى نفسه وراد فيه الزبيع وتصرف (الاجية،
ج ١ ص ١٩٠) وهذا النص يفتقر القرائن عن أبي طالب
ركي وقد عزاه المكي إلى شخص يدعى محمد بن
نفسم، وقد استغل ركي مبادرت هذا شخص واعتمد عليه
في دفع نسخة الأم إلى الشافعي وقد كتب في ذلك بحث
تسميه «أشجع خطأ في تاريخ لتوزيع الإسلام»
بالإضافة إلى أن ركي مبادرت حاول أن يهد الكذب بقدا
أحلبا فسمه ما هو لتوزيع امرأاي وسمه ما هو لتوزيع
حبري، وهذا كله يدل على أن الكتاب لم يؤلفه الشافعي
وأما هو المويطي ثم ترخص لنفسه فسمه الكتاب
توزيع وقد تصدى للرد على ركي مبادرت الأسرار الشيخ
حسين واسي، وليست هذا ما ذكر جميع الحجج والأدلة التي
ستدل بها ركي مبادرت، ولا ابرود مفصلة التي رد بها
عن الاستناد لشيخ حسين واسي - فبها جميعها لم
تقوم المنهج التاريخي المحرر وإنما عشيبتها موارد
سجدة والحدل وراجعها ايثر المغاللة والمكثرة، وما
كان أعنى الرجلين عن هذا كله، ويكفي أن سطر أولا في
نص العزالي فإن سطر فيه حدير أن يكشف عن وجه

لحق، وبني العرائس كما يبدو واضح هذه التكاليف
 والتقصير من أنه يسبب الحقد والتعيرة إلى من عده
 الحكم به الطمع في الشهرة، والأعلان عن النفس، ولم
 يكن هو عده الحكم يطعمون في شيء من ذلك، ولا
 يتدافعون إليه، ولهم مكانتهم في مصر - وبين المصريين
 وعلى رأى أن الشافعي لم يكن من العفة بحيث يوقع في
 تلاميذه ويحملهم على المماثلة والحقد وإذا صح أنه
 أوصى أن يحسن من بعده في حقيقته التويطى لكان من
 الأمانة والشفقة وتقدير المسئولية أن يسبب التويطى
 الكتاب إلى نفسه وهو الذى انتقصه على علمه وحقيقته، ولا
 يصح أن يحفى نفسه، حتى يعرف الناس من بعد مقدار
 ما توافر في مروياته من الثقة والأمانة ولم يكن من حق
 لرواة الأثبات بوجه ولا من طرائقهم فى الآراء والرواية
 فى أمر يتعلق بالدين واشدين، وقد لوسجت الحياة
 الأدبية بالمفسدين سهج الرواية والمذلسين فيها - أن
 يدنسوا في مروياتهم فلا يصيبوا ما رويوا إلى أنفسهم،
 ولو كان من تصنيفه لصرح بذلك تحرجاً منه ودعاً عما
 للأنتم، وأما كان أسويطى، شر العلة والحمور كما يقول
 العرائس فكيف استطاع أن يصف هذا الكتاب دون أن
 يلقي أصحاب الشافعي الآخرين فيعرف ما عدهم من

مروياتهم عنه، ولو كان من صنفه كما يرى ركني مدرث
 كان قد أصابه سبيل أو خطأ أو التمس عليه الأمر في
 حق أو أثر خارج في بعض مروياته سيما أو متبا، وإذا
 كان أبويعلى أثر العزلة فلم أثرها، إلا أنه لم يكن يرى في
 نفسه انكساية فيجلس مجلس الشافعي في المسجد
 الجامع مفتي الناس ويعلمهم أمور دينهم، أم لأنه كان
 جريصا على أن يدور ما أسمع إليه من الشافعي في
 محسنة فكان منه ما كان من هذه المسموعات التي أطلق
 عليها كتاب الأم؟ فربما أما أولها فرواية العراقي نقل
 عليه وأما الثاني فهو محرر الحداد والمناقشة، فإذا كان
 الشافعي «رقائي» أن يجلس مجلسه أبويعلى لأن فيه ريب
 وهذا - فلا أظن ذلك صدر من الشافعي، وبلا مبدء في
 رأيه على مستنوي واحد من الدين والرهافة والرافد
 بهذه الصورة ليس بديه القدرة على الحداد والرافقة
 والصحاح ولم يذكر أبويعلى على شيء معروف من هذا
 كله، والحكم أمارة، ولا يمكن أن يأتي الشافعي على
 عنه من لم تخضع به وسئل المحدث والمناقشة ولم ينص
 العراقي فيما ذكره على سعة العلم عند أبويعلى وإنما
 لدى أشار إليه ابن حنكاه وهو متأخر، وأبعد الحق أنها
 من صنفه تعللا لهذا الذي ذكره العراقي، ثم

الرابع من سليمان الرمادي هو روائى وسأله الشافعى
 وهو معروف بامتياره فى العلم واستغرق فيه، والقدرة على
 الصحاح واساقشة على أن فى الأم اقوالا لغير الشافعى
 اصحابها تلاميذه إلى ما رواه الامام وأتى به، مما يرجع
 عند ركنى مبارك أن الأم ليس للشافعى وقد سقت من
 قبل ما كان يراه الفقهاء جميعا يؤمنون من التخرج من أن
 يدون عنهم شيء من الأحكام التى لا تعتمد على نص من
 كتاب أو سنة وقد نص الشافعى على أن تلك الأحكام
 مما يختلف فيه القوم اختلافهم فى تقدير القياس
 واستكمال شروطه وتعيين أصوله وبخاصة ما كان منه
 يعتمد على استقرار وحود المشاهدة بين القيس والمقيس
 عليه وهى مما يختلف فيه الرؤية التصيرة بين مقلبه وأخر
 ومما يتركز على استشفاف وحود الماثلة أو المشاهدة
 بين الشينين ثم أن التعليقات التى كتبها تلاميذه أو ما
 علقوها به على بعض الأحكام مقرونة بحججها
 واستدلالاتها من ذلك شيء قد راع من المسائل الدينية لا
 رتبها بالحكم الذى ينشزع به طائفة كبيرة من الناس،
 ثم أن الشافعى نفسه أباح لتلاميذه أن يصنفوا ذلك أو
 قال إذا وجدتم الحديث فاصبروا بقولى عرض
 احسانه وهو يظهر من مصاهر الأمانة والدقة وما كان

من الشافعي مصدرا بالقول هذان حكمه الذي يعمد به
 أو يوافق عليه بعض أئمة السلفين كما وافقته لا
 يستبعد شرط الاستدلال الذي لا يحالف فيه الشافعي
 ومن أمثلة ذلك وقوع طلاق السكران، أو سكر محرم
 أما إذا عاب علقه عن طريق المرض أو السج صلا يقع
 صلاته وبلك ما يراه فقهاء الرأي أما أن الشافعي لم يبدأ
 كتابه بخطه فلخص خطة الكتاب ومنهج صاحبه فيه وهو
 ما استدلل به زكي مبارك على استبعاد نسخة الكتاب إلى
 الشافعي وذلك ما لا ينهض أن يكون حجة به لأن بعض
 الكتب التي كتبت في هذه الفترة لم يقدم لها أصحابها
 مقدمة ومنها كتاب سنويه على أن الرسالة التي كتبها
 الشافعي هي هذه المقدمة ولا حاجة به منها إلى مقدمة
 أخرى كتبت التي يراها زكي مبارك، والذي يرجع بك أن
 أغلب أبواب الفقه التي ذكرها الشافعي في الأم يقدم لها
 ما يذكره في الرسالة، وهي الرسالة جميلة طرق
 الاستدلال على الفروع والأحكام التي رتبها الشافعي
 أبواب لها، واستقصى أحكامها مدقشا لما ورد فيها من
 الأئمة وقد يكرر الكلام في أبواب خاصة لمدة صاحب
 الفروع إليها مثل جماع العلم الذي ناقش فيه صحة
 السنة وأما الشعة التي كثرت حولها أما تعليقات التي

وردت في الأم من تلاميذ الشافعي فقد أشرت إلى وجه
الحاجة إليها على أن بعض الصحابة رضي الله عنهم
أضافوا بعض التعليقات إلى النص القرآني لشدة
الحاجة إليها بيانا للحكم وتحديدًا له وقاص وكلاهما
كان فقيها مشهورا له بالفهم والعفة ومن ذلك قراءة ابن
مسعود فصيحا ثلاثة أيام (مثناهن) بزيادة هذه السبعة
وقراءة سعد بن أبي وقاص وله أح أو أحت (من أم)
بزيادة هذه الكلمة وليست هذه قراءات وإنما هي
أصناف لبعض لبيان الحكم وتحديدده وقد أخذ بعضها
بعض الفقهاء ومنهم منهاء الغراوي فقد اشترطوا انتزاع
في كفاية اليمين وقد عرّض لهذه القراءات أن حرم في
الأحكام، وأنهى إلى أنها ليست قراءات وإنما هي
تفسيرات أصبحت إلى النص وليست منه كما يلحظ أنها
لم ترد إلا مع آيات الأحكام دون سواها مما يؤكد أنها
تفسيرات ولفقها هم أصحاب الحكم، والشافعي
نفسه كان يكره التفسير والمقلدين ومن هنا استباح تلاميذ
الشافعي أن يريدوا على كلامه ما يرون وإن يردوا عليه
رأيه إذا ما تعين لهم وجه الحق، لأنه أباح لهم ذلك
ورعيتهم فيه، بضاف إلى ذلك كله أن الوحدة الأدبية التي
يستدل بها على صحة نسخة ما ورد في الأم إلى

اشعاعى تشيع فيه - وتلحد مفصوله وأبوابه، فلعته لغة
اشعاعى، هي قوتها وبقائها، وسننها، ولا تكاد يجد فرق
بين صبيغة في الأم وصبيغة في الرسالة، ولا مبد
اشعاعى هم رواة، والمائلون به

فكتاب الأم إذا للشافعى، وليس فيه تصنيف ولا
تأليف لسواه إلا ما عقب به أصحابه على بعض الأحكام
رعاية للأمانة التي جعلهم إياها صاحبها وما جاء فيه من
تكرار مرده إلى طبيعة العمل الفقهي وتصل مسائلة
ومصايه بعضها بعض، وتلحد هذا التكرار في رسالة
بفسها

وقد وصل إليها الأم بروية الربيع، كف وصلت إليها
الرسالة بروايته وذلك كان منهج لغوم يومئذ هي رواية
لكتب والآثار، يرويها تلاميذهم بلحظ ذلت في كتاب
مجاز انقراض لاسي عديدة ومعاني القرآن للفرأ وقد
رواهما تلاميذهما كما وصلت إليها كتب معلقة برواية
تميذه لاسي عمرو الراشد وتفسير الطبري روه تلميذه
محمد بن ابيهم السمرى، وليس ثمت خطأ بوصف
بالشعاعية في سنة الأم إلى اشعاعى كما يدعى الدكتور
زكى مبارك

وكتاب الأم يمثل طريقة الفقهاء في عرض الأحكام
 المختلفة على اختلاف في ترتيب الأبواب. وشاوبها وهو
 يقع في جملة آخره حسب الطبقات المتعده له. وبعد بدأ
 الكلام عن الطهارة ورسالتها ثم انتقل إلى الكلام عن
 الوضوء والغسل والحصى وأقله، مدقشاً ما ذهب إليه
 فقهاء الزاوى من أن الحصى لا يقع عن ثلاثة أيام، ثم
 يعرض للصلاة وأركانها وشروطها، وما ينطها، ثم
 يعرض للصلاة وأركانها وشروطها، وما ينطها، ثم
 يعرض لحديث ذي اليمين مدقشاً الكلام في الصلاة،
 وقد انتهى الشافعي إلى أن هذا الحديث مسوخ ثم
 انتقل إلى الكلام في الزكاة، وبخاصة زكاة الزروع
 والثمار، وما يفرض فيها، وهكذا يستوهم الشافعي
 الكلام في كافة أبواب الفقه، ومسانكه مفصلاً إياها
 ومقتضياً مبادئها. وهي الكتاب اشارات إلى مشكلات
 تشريعية لا يتناولها بالحاجة التي تعرض للناس ثم
 علاقة مجتمع بحر وكل الشافعي كان يرقب بعض هذا
 انتور الذي يعيشه وقد ضاقت الحبة بالناس فتحدث
 عن الحر والحرمة في المظومات، واستدرك أن أصل
 ابتداء الأحكام على الحل والحرمة حتى قال بعضهم أن
 التشريع كله يقوم على لفظين هما «أعمل ولا تفعل»

و المعروف أن فقهاء العراق يزعمون أن الأصل في الأشياء
 أحل إلا ما ورد النسخ في تحريمه، وهذا يقرر الشافعي
 أن هذه القاعدة لا تغرد ولم ينص الشارع فيما وصل
 إليها على جميع المحرمات فيقول قال الشافعي أصل
 التحريم نص كتاب أو سنة أو جملة كتاب أو سنة أو
 إجماع قال تعالى «الذين ينذرون لرسول لنبي لأمي
 الذي يحذونه مكتوباً عندهم في التوراة و الأنجيل بأمره
 بالعرف» وبما هم عن المنكر. يحل لهم الطيبات، ويحرم
 عندهم الحماث. وقار عن وحل «يسأونك ما» أهل لهم
 هل أحل لكم الطيبات» إلى أن ينتهي إلى أن الحماث
 والطيبات كانت معروفة من عند العرب فأحل لهم الطيبات،
 وحرم عليهم الحماث ولو كان الأصل في الأشياء الحرام
 لكان من المستغذرات أني لم يرد نص بتحريمها في رُعم
 انفذير بأن الأصل في الأشياء أحل ما هو حلال مع
 أنها حرام بحديثها وقدراتها ثم يخص الحكم بقوله لكل
 ما سئل عنه مما ليس فيه نص بتحريم ولا تحيين من
 روات الأرواح ما يطر هل كانت العرب تأكله وليس فيه
 نص بتحريم فأدله هذه راجح في جملة الحلال والطيبات
 عندهم، لأنهم كانوا يحبون ما يستطيعون، وما لم تكن
 تأكله تحريماً به باستغذره فحرمه لأنه داخل في معنى

الحائث خارج من مفسى ما أحل لهم ثم يقول ولست
أحفظ عن أصالته من أين أتى علم من ذهب مذهب للكثير
جلالاً (لام حد ٢ من ٢٤٧)

ويتبع الشافعى في الأصول الثمانية أنواع الحيضات
وانواع الحيضات وهو على تحديده بهذه الأنواع يرجع إلى
صيغة الاستعمال لقراسى ثم إلى ما تعارف عليه العرب
فى تحديد مدلول الكلمات، وهم الذين رول عليهم انفران،
وهم أعرف أساس بدالاته وأقربهم إلى من رول عليه
وهو فيما يورد فيه نص بتحليل أو بتحريم - يقيسه فى
الحكم عليه بما تعارف عليه العرب وما أحلوه وما
حرموه، كما أنه يحكم فيما تم فيه حلل أو مزج من
المعنونات، فإن كان المحلوط أو المعارج من الحيضات حدث
أشياء كله وهما حرما.

ماية البيئة وأثرها فيما يجرى فيها من
المعاملات:

يقدر الشافعى أن هذه الماية لها أثرها عملي
للمشروع لما تركته من أثر فى هرق النعام، واستيف
التعاقب، من بيع وشراء و حارة ورهن وشفعة وسلم،
وهرض والسينة لحدوية لتي عبرت مذهب الشافعى

وحملته على مراجعة القور والحكم بمقتضى حكم به من
 العراق وقضى - كانت ولائرا من أعقد استيانات التي
 تواجه امشروع. لا من ناحية ما وجد فيها من مروت
 وثار مقهية ساذقة كهذا اسي وجده عند الليث
 واصحابه. من من ناحية تلك التداخل الحضاري والتفقد
 استراكب في المعاملات في هذه البيئة. ومن هذا تصدى
 اشباعي للكلام عن العلال المختلفة. وما يلائمها من
 صروب اتعامل فتحدث عن البيع والحيار فيه. وأنواع
 القيوب التي منها و الطهر. وأهلية المتعدين أو من
 يلى أمرهما اذا كانا قصرين أو في أحدهما قصور
 يمنع من نفاذ ما يحويه من التعقد. فدا كان البيع
 داخل أحد من هذه ضرورة لتعامل به وبخاصة في
 البيئات الريفية. وهي أشاء هذا كله يعرض لربما لشبهة
 وجوبه في بعض وجوه المداينة ولم يمس الشدعي أن
 يتاور الكلام عن ثمر المسائين وهو يشترط في حق
 المداينة عن شبهة لربما اتحد الحسن وبخاصة انصو
 فلا بد أن يسمى ما كان فيه سلم والأمر على هذه
 بصورة في عروص الصيدلة

وهي الجزء الرابع من الأم يتحدث اشدهي عن الآخر
 والاستفحار والاستصناع وهو ما تنعم إليه الحاجة من

الاستماع بطاقة الأجير وفيه الذي تخصص فيه أو ما
لحث يده من الوسائل التي يمكن استعمالها في نقل أو
زراعة، وما قد يحدث بين المتعاقدين من خلاف حول
الأجر وما قد يصيب العين من تلف إذا سلمها صاحبها
إلى صانع أجير - وهنا نرى الشافعي يحالف ما كان
معروفا عند العراقي ذلك لأن التعامل مبني على العرف
السائد، والعرف يختلف من بيئة إلى أخرى باختلاف
طبيعة الحياة، وأساليبها، وما رسب فيها من آثار
الماضي البعيد أو القريب

والذين يدرسون المجتمع المصري - في تاريخها
البعيد - يجدون في كتاب الأم مادة غنية تسد أحكامهم
على هذا المجتمع وتكشف عن وحيه نشاطه المختلفة،
وتحقق لهم ما يرحون من تحديد مكاسب في حياتنا
التي عاصره مما يرجع تاريخه إلى هذه الفترة التي عاش
فيها الشافعي وشرع بمعاصره فيها

الفقه عند الشافعي، حماية للفرد والمجتمع وبناء
شخصية الفرد:

لم يكن الفقه عند الشافعي محدودا بالحكم على
أعمال المكلفين وتصرفاتهم فحسب بل إنه أيضا وسيلة

من وسائل بناء الشخصية، وحمية لها من يحلق لها
حياة مستقرة، ومشاركة جادة في بناء المجتمع الذي
نعيش فيه ومن هنا عرص الشافعي للجهاد وفرضيته،
والحرب وأورارها، والدواعي إليها ونتائجها، واسلم
وطرائق تشييده وتعكيه، وكان الشافعي يرى أن من
صروب اللعب ما هو حلال للحاجة إليه في تكوين
الشخصية واعدادها لتحمل تبعاتها في حياة ومنها
السبق والمصال وكان الشافعي نفسه يمارس السبق
والرمي، وهو يستند في أحلال السبق إلى الكتاب
والسنة، وأن القصد منه اعداد المكلف للجهاد والسلام
فيه، ثم تشجيعه على أن يكون مستعدا للحرب
والانتصار فيها بما يعطى من امان اداء سبق أو تجاوز
الهدف وليس فيما يحصل عليه من مال شائنة حرمة أو
باطل اذ باطل ما يقول (الام ج ١ ص ٢٢٩ وما بعدها)
جماع ما يهي أن يأخذه الرجل من الرجل اسلم ثلاثة
وهو أحدها ما وحب على الناس في أموالهم ما ليس
لهم رفعة من حديتهم وحماية من يفتلون عنه، وما وحب
عليهم بالركبة والمدور والكفارات، وما أشبه ذلك، وما
أرحموا على أنفسهم مما أخذوا به لغرض من ليوم
والأجارات والهدايا للثواب وما في معيها، وما أعطوه

مقصود من أموالهم التماس واحد من وجهي أحدهما طلب ثواب الله تعالى والأخر طلب استبعاد من أعطوه وكلاهما حسن ونحن نرجو عليه الثواب إن شاء الله ثم ما أعطى الناس من أموالهم من غير هذه الوجوه وما هي معناه واحد من وجهي أحدهما حق والأخر باطل، والباطل مدفوع بالآية «ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل» - فالحق من هذا الوجه الذي هو خارج من هذه الوجوه الذي وصفت يد على الحق في نفسه وعلى الباطل فيما حاله ثم يستدل الشافعي على لحل بقوله تعالى «وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الحديد» وأن أهل التفسير يقولون إن القوة هي الرمي، كما أن لرسول يقول «لا سبق إلا في ثلاث بصل وحافر وحف» وهذا يؤكد الشافعي أن إعداد الرماة والسباق يؤدي إلى قوة المجتمع، وتأمين حياته وحمايته مما يهدده من عدو أو خائن، وفي حماية المجتمع - حماية للفرص وفي حماية العرض أعلا، النفسية الفرد، وقرار لوجوده وقراره لحياته مما يفقه عند الشافعي أن ليس تعقيداً لفرد، ولا تعطيلاً لضافته ولا الرأى له منطب، تنبى عليها الطسعة لسوية وإنما هو قواعد للسلوك

الشامعي وبناء الأسرة:

ويرى الشامعي أن محكم بناء الأسرة بناء طبيعي فيه بقاء المجتمع وأفراد بيوه، وتنظيم لطائفه، ولذلك نراه يحفظ بناء الأسرة، يقدر أنها ستكون يوم ما عروسة للأهواز والاضطراب ولا معدى من أن يلحق استلوع تلك الأحوال، والظروف التي تتعرض فيها حياة الأسرة لهذا الاضطراب وهو إذ يمشط لتقدير هذه الظروف والاحتتمالات لا تكاد يخرج عن محل النصوص فيحتل الحرء الخامس على سقته الكلام عن عقد الزواج وأنواعه والصديق ومن يحرم من النساء ومن يحل وبسة لولده إذا عاب روحها سواء 'عاشرف أم لم يعاشرفا وقد أكثر الشامعي من الكلام عن لعدد وأنواعه وبخاصة عدة استوفى عنها زوجها، إذ كانت حاملا وأنها تنتهي بوضع الحمل لا بأحد الأهلين كما يرى فقهاء الفرائض، أما لم تكن متوفى عنها زوجها وكانت حاملا وادعت امرأة أن عدتها انتهت بوضع الحمن من أهل العمل من النساء من اللاتي يقصين سهم لانهن أعرف بأحوالهن، وأربط لطبقتهن، فإذا لم يكن ثبت أحد من النساء حدثت لمرأة النيمي بأنها وصفت هذا 'تب رد النيمي على

الروح، وهذا كله إذا وضعت المرأة ولم يكن مولودها حياً بل مات لساعته.

وقد عرض الشافعي لبعض الأحوال الشاذة التي قد تتعرض لها المرأة والرجل معاً، أما عن جهل من الزوجين أو نزوة جمعاء يدفع إليها جماع الغريبة فتحدث عن تدخل العدد ويثبت إذا ما تزوجت المرأة بعد طلاقها من زوجها الأول في أثناء لعدة منه وأباحت ولداً واختلفا في أمره وهذا استقرأ الشافعي ما روى عن الصحابة في هذا الصدد فروى بسنده أن طليحة كانت تحت رشيد الثقفي طلقها السنة ثم تزوجت في عدتها فصرى بها عمر وزوجها الثاني بالمخففة ضربات وهرق بينهما ثم قال عمر: أيا امرأة تزوجت في عدتها فإن كان الزوج الذي تزوج بها لم يدخل بها فارق بينهما ثم اعتدت بقبة عدتها من زوجها الأول وعدتها كمنة من زوجها الثاني ثم ليس له أن يزوجها أبداً، كان ذلك سنة عمر بن الخطاب ورأيه في أنها خرجت على الثاني، وقد حدث في عهد علي ما يشبه تلك الحادثة ولكن علياً أباح لها أن تتزوج من الثاني بعد انقضاء العدتين وبذلك أجد الشافعي وقد حصل لقول فيما بعد - في أمر الولد وأبها إذا وضعته لأقر من سنة أشهر من زوجها الثاني فهو الأول، وإن

وصفته لسنة إلى أربع سنين من رواحتها الثاني دعى
إقامة بتحديد النسبة إلى أبيه، وإن كان لأكثر من أربع
فهو لثاني أن كان صلاتها من الأول ماتا وإن كان رجعيها
وتدعيها ولم ينكراه ولا واحد منهما دعى القامة وتقول
فولهم هي الحاق بسنة ماى الرجلين

والشبهى به لا يلتزم برأى صحابى وإنما له أن
يختار من أرائهم ما يراه أولى بالأحد به وهو هذا لا
يختلف وفقهاء الرأى المأثور عن أبى حنيفة أنه إذا
انتهى الأمر إلى أقوال الصحابة فله أن يأخذ برأى من
يشاء ويدع رأى من يشاء به لا يخرج عن جملة ما روى
عنه (الأم ج ٥ ص ٢٢١) وهكذا كان الشافعى يقدر
ما يصدر عن النفس الانسانية من برواى من شأنها أن
تنقص حياة المجتمع، فتشروع لها فى دقة واعية وإبراز
بهد وتاريخية موصولة الأسس بماضى الحياة
الاسلامية ومن صنفوه من انحاء ورواى اسس
والأثار والجديد عند الشبهى قدرته على فهم
المصووص، وتوسيعه لأبحاثها بما يمكنها من الاحتكام فى
الحياة، ومسايرة ما يحدث فيها من الأحداث والواقعات،
فالمدي أمكنه من ملك كله عربيت

دراسة المجتمع الاسلامى من واقع ماثرك الشاعى فى كتاب الام:

ال ماثركه الشاعى من أحكام واقصبة - فى كتاب
الام - بصور لى مدى التطور الذى أصاب الحياة
الاسلامية حتى أواخر القرن الثامى وأوائل الثالث هجرى
فى الواقع يسجل خطى هذا التطور والظلال التى تركها
على التشريع، وكثر الشاعى بمفصه يؤمن بالتطور،
ويقدره ويستحب له فى إصدار الحكم وتطبيقه ومن
هذا نراه فى الرق والاسترقاق وما أسهم به الأرقاء فى
تغيير وجه الحياة الإسلامية سواء على طريق التسرى أو
المكاتب أو الاستيلاء، أو التدبير والواقع أن الرق فى
الاسلام - كان ذا أثر واضح، فى الحياة الإسلامية،
والرقيق برغم ما يفهم من هذه الكلمة من معنى الضعة
والانصاع - كانوا يحصلون فى أعناقهم موارث
حصارية وثقافية مكنتهم من أن يكون لهم تأثير واضح
فى تكوين احياة كالعبد، وأثارت الشعور، ومنهم من كان
يحسن القيام على التحارة وصرفها وأشكالها -
مستعملهم سماتهم فى القيام على هذا الحاسب من
الحياة ويكفى تقدير أولئك الأرقاء وما شاركوا به فى
صنع الحياة الإسلامية أن ياقوت الرومى صاحب

الخواصات القيمة كان رفيقاً، والشافعي في حديثه عن إتيان
 - يعتمد على تحريمه هو ثم تحارب المتبع من حوله
 نظام القضاء عند الشافعي كما عرض له في الأم؛
 وصح الشافعي في كتابه نظم محكما بقضاء وهو
 يقوم على ثلاثة أصول: انقاصيين، وانقصي والنص
 وكان الشافعي يرى أن القاصي هو لقائم على النص
 انفسر له، المستند منه، وهو اندي يقوم بالتدقيق وهو
 امر صعب يحتاج إلى نفاة الملاحظة والذكاء كما أن
 تفسير النص الفقهي لا يقل عن التطبيق صعوبة ولا كان
 عمل انقاصي معقد، اشترط فيه شروط هي تدبير شئون
 حياته، فشروط أن يكون حوسه نقضاً، في مكان بارز،
 لا يكون دونه حجاب وأن يكون انكار اندي يحثاره
 الفصل في الدعاوى متوسط في اسند اندي يقضي فيه،
 حتى يسر على الناس التقاضي إليه، وأن يكون على حد
 من الاعتدال النفسي، فلا يكون عصبين، وأن لا يمارس
 السمع والشرء، لأن فيه اسقاط لهيبته في اسند اندي
 يقض يقيه، وقد يؤدى ذلك إلى تدنيه إلى امور لا يصح أن
 يوصف بها، وأن لا يقضي بين أهله لأن ذلك أشغل
 لاهمه، وأن لا يقضي بين أهله لأن ذلك أشغل لاهمه، ومن
 حقه أن يرحل أحد المتخاصمين إذا أسرف في لحاحته

أما النص وهو الذي يستتبط فيه الحكم امتثالاً للقضية
 المعروضة فإن الشافعي يحدد طريقة فهمه وتفسيره،
 فيقول أن انحصاء على الظاهر لقول الرسول صلى الله
 عليه وسلم، «إما أن يشر وانكم تختصمون إلي ولعل
 أحدكم يكون الفاسق بحجته من بعض فاقضي له على
 نحو ما أسمع منه، فمن قضيت له شيء من حق أخيه
 فلا يأخذ منه شيئاً» ما أقطع له قطعة من النار، قال
 الشافعي وفي هذا الحديث دلالة على أن الأئمة إنما
 كلّفوا انحصاء على الظاهر كما أن قضاء الإمام لا يحل
 حلالاً ولا يحرم حراماً وأن من حل الحاكم أن يجهل إذا
 لم يكن فيها ينقض فيه نص من كتاب أو سنة أو إجماع،
 كما ينفي على القاضي أن يراجع ما سبق ما كانت
 للمسلمين فيه سنة ومن واجب القاضي أيضاً أن يتشاور
 العلماء في كل أمر دل فيه عليه النهم أو التمس عليه وجه
 الحق فيه، كما أن عليه إذا حكم في أمر ورأى الحق في
 غيره بأن كان خلاف في الأول كذباً أو سنة أو إجماعاً
 أو أصح المعنيين لهما احتدل الكتاب والسنة لنقض
 لقضائه الأول على نفسه وأن كان رأى فيها فيه محتملاً
 في حكمه الأول ثم تبين له قياس أقوى وأولى من الأول
 لنقض حكمه الأول، وقد انتزم الشافعي نفسه بهذا حكمه

الأول، وقد التزم الشافعي نفسه بهذا المنهج، وطبقه في
 جميع ما استنبط من الأحكام، وما قضى فيه بين أناس
 ومن تمام الصورة لهذا المنهج أن أذكر هنا بعض مواقفه
 إذ يقول في تفسير الآية: «كتب عليكم إذا حضر أحدكم
 الموت أن ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين» وقال في
 آية المواريث «ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك
 إن كان له ولد فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث»
 وذكر من ورث في كل آية من كتابه، قال الشافعي
 فاحتمل جماع أمر الله الوصية للوالدين والأقربين أو
 أمرين معا فيكون على الموصي أن يوصي لهم فيأخذون
 بالوصية ويكون لهم الميراث واحتمل أن يكون الأمر
 بالوصية لهم منسوخا ووجدنا منسوخا بقية المواريث من
 وجهين أحدهما أخبار ليس بمتصلة عن النبي صلى الله
 عليه وسلم من جهة الحجازيين ثم لم نعلم أهل العلم في
 البلدان اختلفوا في نسخها حتى لو غلط الشافعي لهذا
 الحكم بأنه إذا جازت الوصية للوارث لكان انتفاعه بالمال
 من جهتين: أولهما الوصية والثاني الإرث، وبهذا التعليل
 يرفض ما ارتأه سواه من فقهاء العراق بأنه لم تجز
 الوصية للوارث لنلا يكون محاييا لبعض ورثته ببعض ما
 له، وهذا يستطرد الشافعي بأن استنباط علة الحكم لا

تقوم على افتراض ذهني بعيد عن النص وروحه فلا يحاول من يتعاطى الفقه أن يحمل نفسه عناء معرفة ما تنطوي عليه النفوس البشرية مؤكدا أن الحكم يتعلق بظواهر الأفعال لا ببواطنها. إذ يقول: الأحكام على الظاهر والله ولي المغيب. ومن حكم على الناس بالإنكار جعل لنفسه ما حظر الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم لأن الله تعالى يولي الثواب والعقاب على المغيب لأنه لا يعلمه إلا هو. وكلف العباد لأحد أن يأخذوا من العباد بالظاهر، ولو كان لأحد أن يأخذ بباطن عليه دالة لكان ذلك لرسول الله، فقد أسهم الرسول للعالمين وقد أعلمه الله بنفاقهم. (الأم ج ٤ ص ١١٣ - ١١٦) وبهذا يرفض الشافعي ما يراه فقهاء العراق من القول بمعقولية الشريعة بهذا التعميم، وأن هذه المعقولية ينبغي أن تلتزم ركائزها من النص الدال على الحكم وأن تعيش معه حماية لها من مغالاة من يتعاطى الفقه ويدعي العلم به وكان الشافعي كان ينظر إلى ما انتهت إليه الأمر في عصرنا إذ جنح بعض المفتين إلى أن يطلوا بما يشاعرون، وبما يحملهم عليه الهوى كما أن دعوته إلى استقراء وجوه احتمالات الدلالة للنص مما يصعد تيار هذه المعقولية المسرفة وبما يعلم القاضى أن يحاول

جهده أن يستغل طاقات النص ما كان منها ظاهراً بآبائها
 وما كان منها خفياً مستوراً. التي هي مائدة العيشة والخدمة
 وهكذا نجد في الأم صورة واضحة لذلك التركيب
 الحضاري المعقد للمجتمع الإسلامي وقد ساطت فيه
 دماء وأجناس وعروفاً وثقافات. بعد أن اتسعت جنباته
 وتوالت حياته واختلفت بالناس مذاهبها. وفي الكتاب
 أيضاً ذلك الاستقصاء التاريخي للمذاهب التي ظهرت
 في تاريخ الفقه الإسلامي والتي غمرت فلم يبق لها من
 أثر إلا ما ورد في مناقشات الشافعي. كمذهب عبيد
 الرحمن الأوزعي وسفيان الثوري. وفيه أيضاً إشارات
 كثيرة لسنن الصحابة الذين اشتهروا بالقضاء والفتيا
 كعلي بن أبي طالب وأبي بكر وعمر بن الخطاب. وإنما
 قدمت علياً لشهرته الواسعة في الفقه حتى كان الخلفاء
 يسألونه ويستفتونه، لا يصدهم عنه اختلاف في الرأي أو
 تدابر في الفكر. وقد رووا أن معوية نفسه كان يستفتيه -
 وفي هذا الكتاب فوق هذا كله نظام تشريعي متكامل يفي
 بحاجات الحياة المتجددة. ويساير تطورها وامتداد
 عمراتها وقد يزعم بعض من الدارسين أن ما جاء في
 الأم - جاء في غيره من الكتب والآثار الفقهية المتأخرة.
 ولكن ليس من قلد كمن اجتهد. وليس المبدع كالناقل.

وليس المفكر كالحافظ. وكذلك كان الشافعي.. فقد
أسدى للحياة التشريعية بعمله خيرا لم يقدمه سواء من
السابقين. وبهذا كله من المجد الثاني في تاريخ الاسلام
بعد عمر ابن عبد العزيز.